الاتجاهات غير المتكافئة لتراكم الثروة في المنطقة العربية

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Policy brief.8

على مدى العقدين الماضيين، ازدادت حصة الأسر من الثروة في المنطقة العربية بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي، غير أنّ التفاوتات في الثروة بين الفقراء والأغنياء قد اتّسعت أيضاً.

منذ انطلاق الحراك العربي في عام 2011، أدت الاتجاهات السائدة في المنطقة العربية، أكثر من الاتجاهات العالمية، إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة.

يمثّل تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو الشامل للجميع، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل، أولوية إقليمية على مسار التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. ويستدعي تحقيق ذلك إحلال السلام والاستقرار الدائمَين وتعزيز الحوكمة.

تتخلّف البلدان العربية المنخفضة الدخل بشكل متزايد عن البلدان الأكثر ثراءً في المنطقة والعالم من حيث حصة الأسر من الثروة.

اتّسعت التفاوتات في الثروة في البلدان المنخفضة الدخل، بينما ازدادت بوتيرة أبطأ في البلدان المتوسطة الدخل، وانحسرت في البلدان المرتفعة الدخل.

التراكم غير المتكافئ للثروة في مجموعات البلدان في المنطقة

شهد العقدان الماضيان اتجاهات متفاوتة في تراكم الثروة وتوزيعها في بلدان المنطقة العربية. ففي الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010، كان متوسط الثروة الاسمية للمقيمين في المنطقة العربية ينمو بوتيرة سريعة قدرها حوالي 8.4 في المائة سنوياً، مقابل متوسط عالمي قدره 5.9 في المائة. وخلال هذه الفترة، ساد اتجاه تقارب الثروات، حيث نما متوسط الثروة في البلدان المنخفضة الدخل (11.1 في المائة) بوتيرة أسرع من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل (8.3 في المائة و5.5 في المائة على التوالي).

متوسط الثروة الشخصية، 2000-2022

ألف- حسب مناطق العالم

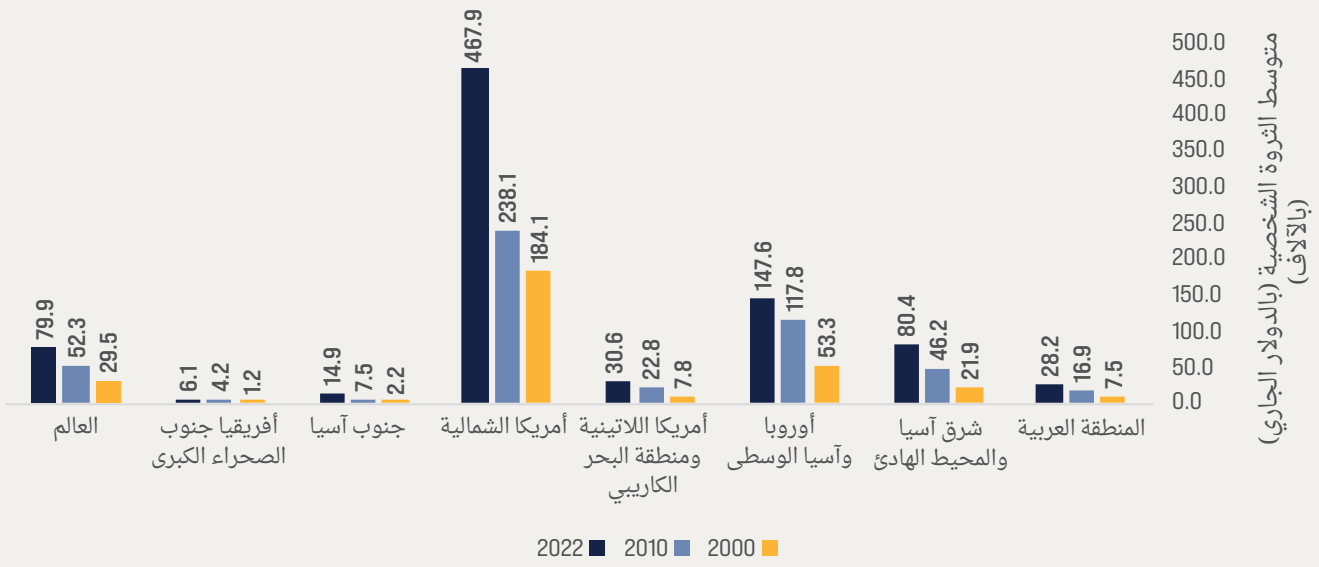

باء- حسب مجموعة البلدان في المنطقة العربية

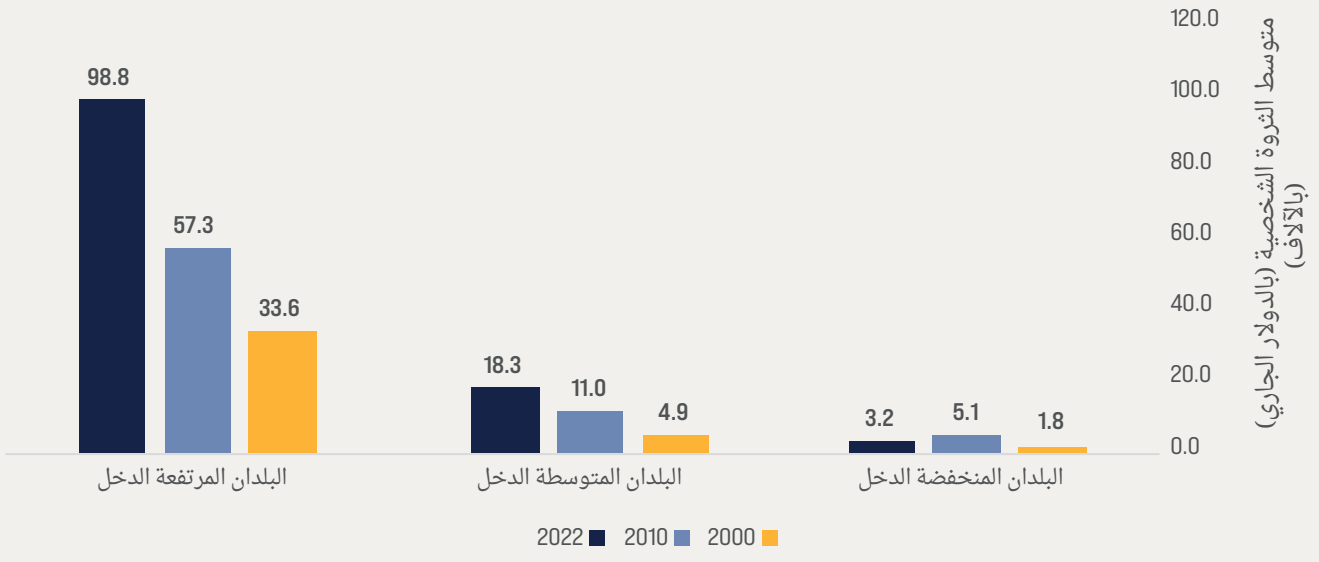

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى معهد كريدي سويس للأبحاث (2023).

ملاحظات: تشمل البلدان المرتفعة الدخل دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وتشمل البلدان المتوسطة الدخل الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. وتشمل البلدان المنخفضة الدخل الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال واليمن.

ولكن، منذ عام 2010، تباينت تجارب البلدان في النمو وتوزيع الثروة. ففي الفترة من عام 2010 إلى عام 2022، واصلت ثروة المقيمين في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية نموها بمعدل سنوي متناقص بلغ 4.3 في المائة و4.6 في المائة على التوالي؛ فيما تراجعت ثروات المقيمين في البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة العربية بمتوسط سنوي قدره 3.8- في المائة. وارتفع متوسط الثروة الشخصية لسكان البلدان المنخفضة الدخل من 1,800 دولار في عام 2000 إلى 5,100 دولار في عام 2010، ثم تراجع إلى 3,200 دولار بحلول عام 2022. في المقابل، شهدت البلدان المرتفعة الدخل نمواً مطرداً خلال معظم تلك الفترة، وزادت الثروة الشخصية من 33,600 دولار في عام 2000 إلى 57,300 دولار في عام 2010، وما يقارب 98,800 دولار في عام 2022.

وممّا يسلّط الضوء على التفاوت في الثروة بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية أنّ متوسط الثروة في البلدان المرتفعة الدخل في عام 2000 كان أعلى منه في البلدان المنخفضة الدخل بـ 19 مرة. وفي عام 2010، انخفضت هذه النسبة إلى 11 مرة، مما يعكس تقارب الثروات الذي حدث في بداية القرن الحادي والعشرين. ثم عادت هذه النسبة لترتفع في عام 2022، حينما بلغت رقماً قياسياً قدره 31 مرة.

زيادة تركُّز الثروة في البلدان العربية

بينما ارتفعت مستويات الثروة بمعدلات متفاوتة بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية، ازداد تفاوت توزيع الثروة داخل هذه البلدان مع مرور الوقت. فقد شهدت مجموعات البلدان المختلفة اتجاهاتٍ مختلفة فيما يتعلق بعدم المساواة في توزيع الثروة المحلية. وبشكل عام، ركدت معدلات عدم المساواة في الثروة المحلية في بلدان المنطقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم ارتفعت بسرعة في سنوات الحراك العربي، واستقرت عند مستوى مرتفع في النصف الثاني من العقد الثاني من القرن.

وتتّسق هذه الاتجاهات مع الاتجاه العالمي، حيث بدأ المستوى العام لعدم المساواة في الثروة داخل البلد الواحد بالارتفاع حوالي عام 2010. وتظلّ هذه الاتجاهات قائمة بصرف النظر عن كيفية قياس عدم المساواة في الثروة داخل البلدان، وسواء كانت الأضواء مسلّطة على أغنى 10 في المائة من السكان أو أفقر 50 في المائة.

ويحجب المشهد الإقليمي تبايناً في الاتجاهات بين البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل من جهة، والبلدان المرتفعة الدخل من جهة أخرى. ففي البلدان المنخفضة الدخل، زادت حصة أغنى 10 في المائة من السكان من 55.3 في المائة في عام 2000 إلى 58 في المائة في عام 2010، لتصل إلى 64.2 في المائة بحلول عام 2022. أما في البلدان المتوسطة الدخل، فركد تركُّز الثروة عند 58.3-59 في المائة تقريباً في الفترة بين عامي 2000 و2010، قبل أن يقفز إلى 62.5 في المائة بحلول عام 2022. وفي البلدان المرتفعة الدخل، انخفض تركُّز الثروة تدريجياً من 74.7 في المائة في عام 2000 إلى 72.9 في المائة في عام 2010 و69.9 في المائة في عام 2022.

وانخفضت حصة النصف الأفقر من السكان في البلدان العربية المنخفضة الدخل من 10.7 في المائة من الثروة في عام 2000 إلى

9.8 في المائة في عام 2010، ثم تراجعت بحدة إلى 7.6 في المائة بحلول عام 2022. في البلدان المتوسطة الدخل، ركدت هذه الحصة عند 9.3-9.6 في المائة تقريباً في الفترة بين عامي 2000 و2010، قبل أن تهبط إلى 8.1 في المائة بحلول عام 2022. وفي البلدان المرتفعة الدخل، ارتفع تركُّز الثروة تدريجياً من 4.8 في المائة في عام 2000 إلى 5.2 في المائة في عام 2010 و6 في المائة في عام 2022.

حصة أغنى 10 في المائة من البالغين من الثروة الوطنية، 2000-2022 (نسبة مئوية)

ألف- حسب مناطق العالم

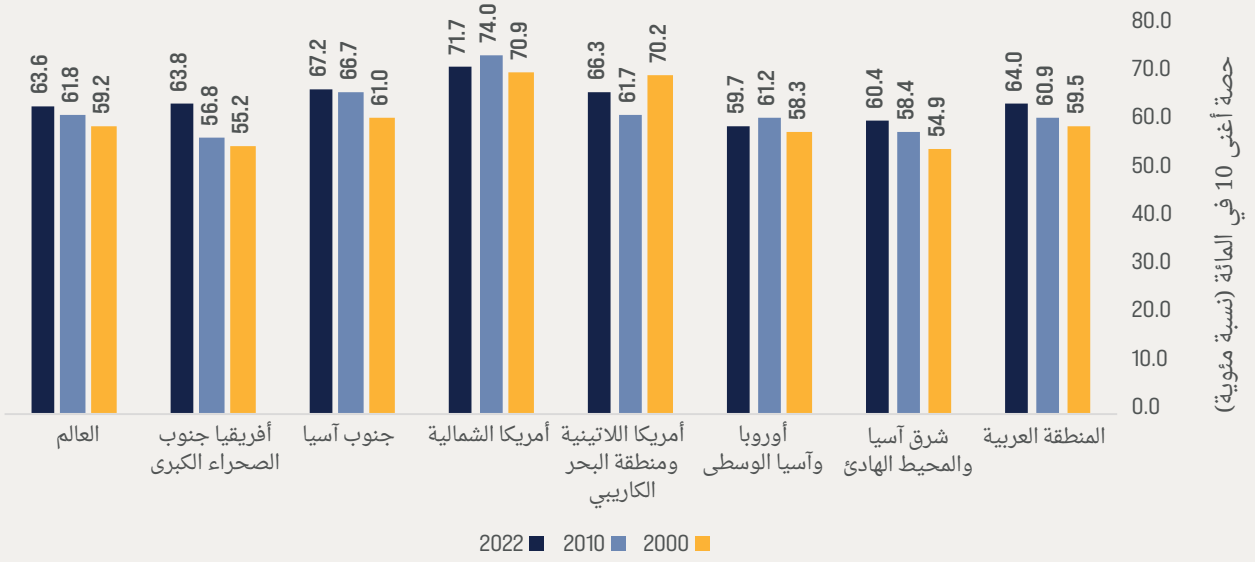

باء- حسب مجموعة البلدان في المنطقة العربية

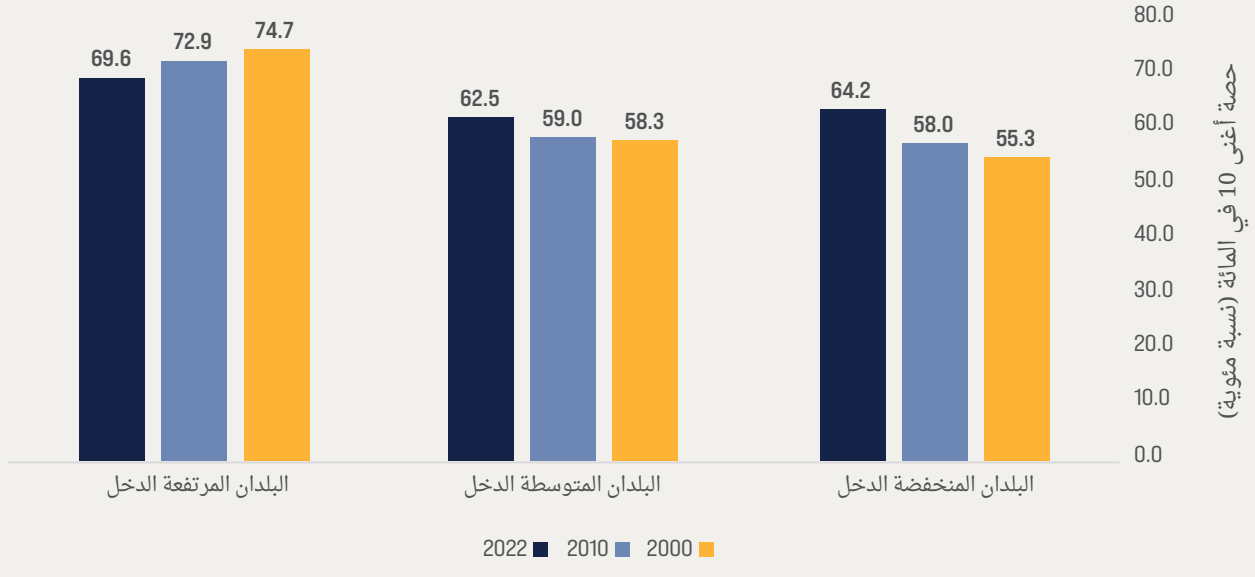

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى معهد كريدي سويس للأبحاث (2023).

حصة أفقر 50 في المائة من البالغين من الثروة الوطنية، 2000-2022 (نسبة مئوية)

ألف- حسب مناطق العالم

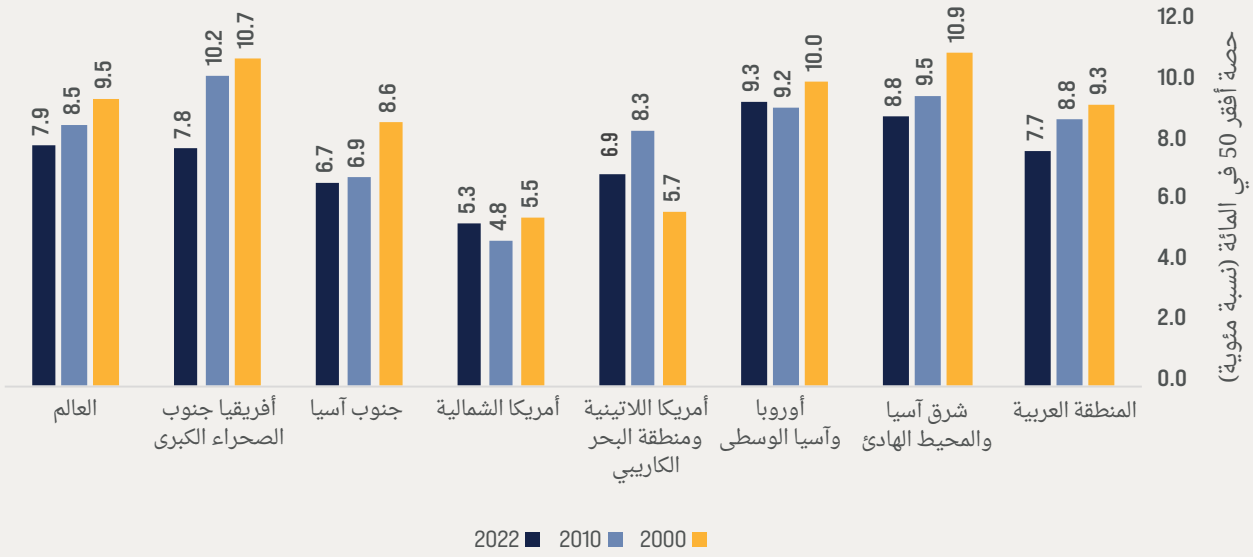

باء- حسب مجموعة البلدان في المنطقة العربية

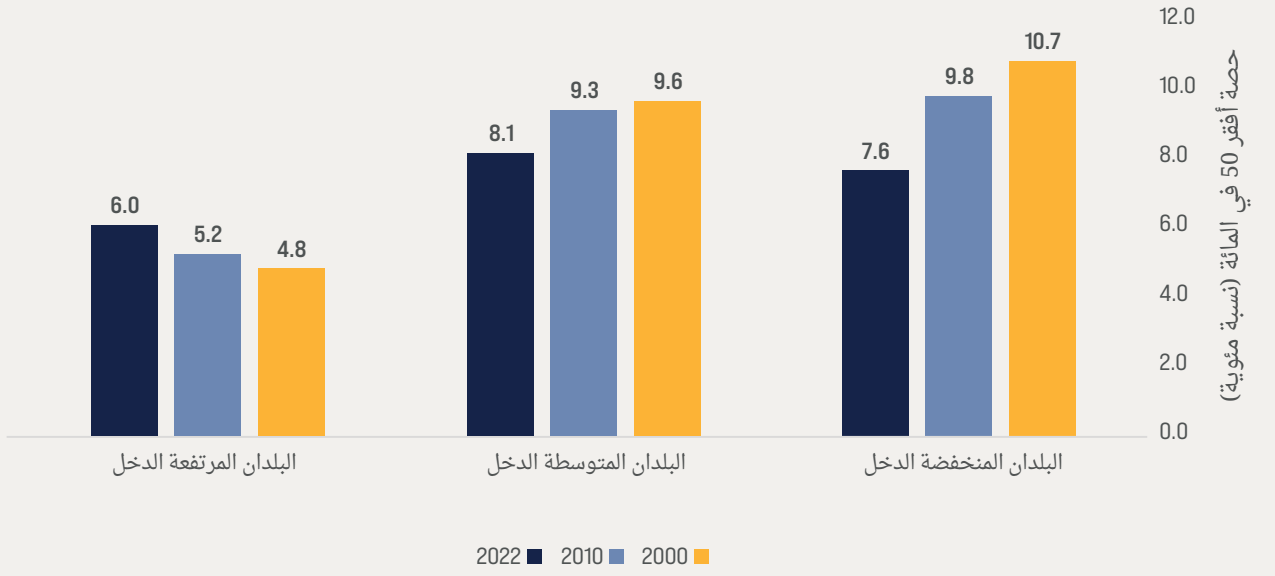

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى معهد كريدي سويس للأبحاث (2023).

السياسات العامة المقترَحة

يكشف تزايد التفاوتات في توزيع الثروة بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية عن مسارات إنمائية متباينة. هذه التفاوتات حادة جداً في البلدان المنخفضة الدخل، في حين تظهر علامات واعدة على انحسار التفاوتات في بعض البلدان المتوسطة الدخل وبعض البلدان المرتفعة الدخل.

من أجل معالجة هذه التفاوتات بفعالية، يجب تصميم السياسات العامة وفقاً للسياقات الاقتصادية والاجتماعية الفريدة لكل مجموعة من مجموعات البلدان. ومن الضروري اعتماد استجابات شاملة ومتعددة الأبعاد على صعيد السياسات للتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى النمو غير المتكافئ، ولتعزيز تراكم الثروة بطرق تدعم التنمية العادلة.

ترمي التوصيات التالية على مستوى السياسات إلى الحد من عدم المساواة في الثروة، من خلال التركيز على الحلول المستدامة التي تمكّن السكان المحرومين، وتعزّز الفرص الاقتصادية الشاملة للجميع، وتضمن التوزيع العادل للثروة في جميع أنحاء المنطقة.

01 **تعزيز تراكم الثروة لدى الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل:** تقديم الحوافز المالية وإزالة الحواجز الإدارية لتمكين هذه الأسر وروّاد الأعمال من بناء الثروة. ومن شأن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيّما من خلال الأنظمة المصرفية الرقمية والمجتمعية، أن يسمح للفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة بتجميع الثروات والمشاركة في أسواق رأس المال.

02 **فرض ضريبة تصاعدية على الثروة:** فرض ضريبة تصاعدية على صافي الأصول التي تتجاوز حدّاً محدّداً، تشمل العقارات والأصول المالية والسلع الفاخرة، بالإضافة إلى فرض الضرائب على القيمة السوقية لجميع الأصول والأوراق المالية بغض النظر عن المكاسب. وينبغي استثمار إيرادات الضرائب لدعم برامج بناء الثروات لفائدة الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل. يشمل ذلك مثلاً تقديم الإعانات من أجل حيازة ملكية المساكن، وتنفيذ البرامج الاجتماعية الموسَّعة التي تعالج عدم المساواة في الثروة بشكل مباشر.

03 **إصلاح ضريبة الميراث والهدايا**: فرض ضرائب تصاعدية على عمليات نقل الثروات الكبيرة، بما في ذلك نقل الميراث وملكية العقارات والأصول المالية والأعمال. وينبغي استخدام الإيرادات المتأتية من هذه الضرائب لتمويل المبادرات التي تقدّم مِنحاً أو قروضاً منخفضة الفائدة لمشتري المساكن لأول مرة ولروّاد الأعمال من المحرومين، ممّا يساعدهم على بناء الثروة مع مرور الوقت.

04 **برامج لبناء الأصول للأسر ذات الدخل المنخفض:** إطلاق برامج ادخار حكومية موجَّهة لدعم الأسر المنخفضة الدخل في تكوين أصول مالية، مثل امتلاك المنازل، أو التعليم، أو إنشاء الأعمال الصغيرة، عبر مساهمات حكومية مطابقة لمدخراتهم. ومن شأن هذه البرامج أن تمكّن الأسر ذات الدخل المنخفض من تكديس الثروة والحصول على الاستقرار المالي.

05 **توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال وفرص الاستثمار:** إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء صناديق استثمارية يمكن للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط الوصول إليها، ممّا يتيح لها الدخول مدعومةً إلى الأسواق المالية مثل أسواق الأسهم أو السندات أو غيرها من الأصول اللازمة لبناء الثروة. وسيمكّن ذلك هذه العائلات من المشاركة في تكوين الثروة المتاحة عادة للأفراد الأكثر ثراءً.

06 **مبادرات الإسكان القائمة على الأسهم:** استحداث برامج لتقاسم الأسهم، بحيث تكون الحكومة شريكة مع الأسر ذات الدخل المنخفض في شراء المنازل. ومن شأن ذلك أن يساعد هذه الأسر على بناء الثروة من خلال ملكية المنازل، مع تخفيف المخاطر المالية من خلال تقاسم الاستثمار الأولي والعائدات على ارتفاع قِيم العقارات.

07 **خلق فرص عمل هادفة لبناء الثروة:** تنفيذ سياسات اقتصادية هادفة لتحفيز الشركات على خلق فرص عمل في المجتمعات المحرومة من رأس المال. وستساعد هذه السياسات على الحد من التفاوتات في الثروة، وستحفِّز الاقتصادات المحلية.

08 **تنسيق سياسات الضريبة على الثروة بين البلدان،** وذلك لمنع تهريب رأس المال والتهرب الضريبي، ولتسهيل تدفق الثروات بشكل عادل عبر الحدود. فمن شأن مواءمة سياسات المالية العامة بين الدول العربية أن يقلّل من رغبة الأفراد والشركات في تحويل الثروة إلى بلدان ذات أنظمة ضريبية أكثر ملاءمة، وهو ما يضمن تدفُّق الثروة وتوزيعها بشكل عادل. ولتعزيز هذه المواءمة، ينبغي للسلطات تركيز جهودها على تتبُّع وتعطيل الحركة غير المشروعة والخارجية لرأس المال في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

09 **إلزامية الإبلاغ عن الثروة ورصدها:** تقديم تقارير سنوية إلزامية عن الثروة من قِبل الأفراد والشركات إلى السلطات المالية. وبالتوازي مع ذلك، إجراء دراسات استقصائية منتظمة عن ثروات الأسر المعيشية، عبر أجهزة الإحصاء الوطنية. ومن شأن الرصد السليم لتوزيع الثروة أن يزوِّد واضعي السياسات بالبيانات اللازمة لتقييم التقدُّم المُحرَز، وتصميم تدخلات صائبة، وضمان المساءلة.

إنّ تطبيق هذه التوصيات بفعالية سيساهم في التوزيع العادل للثروة والإدارة المستدامة للموارد في جميع أنحاء المنطقة، مما سيعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ويقلل من الفوارق التي تحول دون تحقيق النمو الشامل للجميع.

©TimeShops/stock.adobe.com

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسانِ
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2400536A